24 تموز/يوليو 2026
مُقدَّمة مِن: أمانة معاهدة تجارة الأسلحة

الأصل: **الإنجليزية**

معاهدة تجارة الأسلحة
المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف
جنيف، 24 – 28 آب/أغسطس 2026

تقرير بشأن عمل الصندوق الاستئماني الطوعي لمعاهدة تجارة الأسلحة عن الفترة من آب/أغسطس 2025 إلى آب/أغسطس 2026

مقدمة

1. هذا التقرير مقدم من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، بوصفها الجهة المسئولة عن إدارة الصندوق الاستئماني الطوعي، وبموجب التزاماتها بتقديم التقارير إلى مؤتمر الدول الأطراف التي تنص عليها اختصاصات الصندوق الاستئماني الطوعي والقواعد الإدارية للصندوق.

2. ينقسم هذا التقرير إلى أربعة أجزاء:

أ. خلفية.

ب. حالة عمليات الصندوق الاستئماني الطوعي.

ج. تحديث بشأن تنفيذ قرارات المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف.

د. التوصيات.

I. خلفية

3. يعد الصندوق الاستئماني الطوعي صندوقاً مرناً يتألف من أصحاب مصلحة متعددين يدعم الدول في تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة من خلال إيداع الأموال وإنفاقها. أنشئ الصندوق الاستئماني الطوعي بواسطة المؤتمر الثاني للدول الأطراف طبقاً للمادة 16(3) من المعاهدة لكي يعمل من خلال اختصاصاته المصدق عليها (ATT/VTF18/2018/SEC/251/ToR.Cons.Dr.v1.Rev1) وطبقاً للتعديلات التي أدخلها المؤتمر الرابع للدول الأطراف.

4. بحسب المادة 6 من اختصاصات الصندوق الاستئماني الطوعي، عيَّن المؤتمر العاشر للدول الأطراف كلاً من كندا وكوت ديفوار *وجمهورية الدومينيكان وفنلندا وألمانيا واليابان ولاتفيا وجمهورية كوريا وسويسرا والمملكة المتحدة*[1]، للعمل ضمن لجنة الاختيار الخاصة بالصندوق الاستئماني لمدة عامين، بدئاً من المؤتمر العاشر للدول الأطراف وحتى المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف (مع إمكانية إعادة التعيين).

5. في تشرين الأول/أكتوبر 2024، اختير السفير توماس غوبل من ألمانياً رئيساً للجنة الاختيار الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي لفترة ولاية مدتها عامين، تنتهي في المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف، من خلال إجراء صامت. في تشرين الأول/أكتوبر، عُيِّنَت فرنسا عضواً في لجنة الاختيار الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي من خلال إجراء صامت.

6. تنص المادة 5 من اختصاصات الصندوق الاستئماني الطوعي، على أن تدير أمانة معاهدة تجارة الأسلحة الصندوق الاستئماني الطوعي بدعم من لجنة الاختيار التابعة للصندوق الاستئماني الطوعي. وتحد القواعد الإدارية للصندوق الاستئماني الطوعي

[1] في نيسان/إبريل 2025، انسحبت المملكة المتحدة من لجنة الاختيار الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي.

(التي تستند إلى اختصاصات الصندوق الاستئماني الطوعي)، الأدوار المنفصلة والمتكاملة في نفس الوقت لكلٍ من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة ولجنة الاختيار الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي لعمل الصندوق.

II. حالة عمليات الصندوق الاستئماني الطوعي

الوضع المالي للصندوق الاستئماني الطوعي

7. منذ دعوته الأولى لتلقي المساهمات في عام 2016، تلقى الصندوق الاستئماني الطوعي 13.7 مليون دولاراً أمريكياً من المساهمات المالية الطوعية من 30 دولة. ويتضمن هذا مساهمات مخصصة تحديداً لأنشطة التوعية الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي من ألمانيا ونيوزيلندا وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة. يبيِّن المرفق أ تفاصيل المساهمات المالية المُتلقاة

8. وفرت المساهمات المالية المتلقاة أساساً سليماً للدورات العشر للصندوق الاستئماني الطوعي ما بين عامي 2017 و2026. من بين إجمالي المساهمات المُتلقاة، أنفقت 9.38 مليون دولار أمريكي وخصَّصت 2.02 ملايين دولار للوفاء بالتزامات الصندوق الاستئماني الطوعي، وتشمل المشروعات الجارية ولا يزال هناك 2.3 مليون غير مخصصة (متاحة) في هذه المرحلة.

حالة مشروعات الصندوق الاستئماني الطوعي

9. منذ أن أنشأ المؤتمر الثاني للدول الأطراف الصندوق الاستئماني الطوعي، صدرت عشرة دعوات لتقديم مقترحات المشروعات بداية من الدورة الأولى للصندوق الاستئماني الطوعي (2017) وحتى الدورة العاشرة (2026). وصدرت أحدث 'دعوة لتقديم مقترحات المشروعات' في 25 أيلول/سبتمبر 2025، حيث دُعيَت الدول لتقديم طلبات إلى الصندوق خلال الفترة 25 أيلول/سبتمبر 2025 - 23 كانون الثاني/يناير 2026.

المشروعات الممولة: دورات 2017 - 2022

10. موَّل الصندوق الاستئماني الطوعي 15 مشروعاً خلال دورة عام 2017، وتسعة (9) مشروعات خلال دورة عام 2020، وأحد عشر مشروعاً خلال دورة 2021، وأربعة مشروعات خلال دورة عام 2022. وتوجد نظرة عامة عن المشروعات وتقاريرها النهائية لجميع الدورات على صفحة الصندوق الاستئماني الطوعي ضمن الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة[2].

المشروعات المصدّق عليها: دورات 2023 - 2025

11. عبر دورات الصندوق الاستئماني الطوعي لأعوام 2023 - 2025، صدقت لجنة الاختيار باتساق على العديد من المشروعات، إلا أن العدد المنفذ في نهاية الأمر تفاوت تفاوتاً بسيطاً نتيجة الانسحابات أو عدم الانتهاء من الاتفاقيات: في عام 2023، صودق على 14 مشروعاً ونُفذ منها 13، وفي 2024، صودق على 18 نُفذ منها 14؛ وفي 25 نفذت جميع المشروعات المصدق عليها البالغ عددها 11 مشروعاً بعد إتمام اتفاقيات المنح مع أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، مما يمثل اتجاهاً عاماً يشير إلى معدلات تنفيذ قوية مع حدوث بعض التسرب من آن إلى آخر خلال الدورات الأولى وصولاً إلى التنفيذ الكامل في أحدث الدورات.

دورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2026

12. بالنسبة للدورة العاشرة للصندوق الاستئماني الطوعي، تلقت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة 34 طلباً من 24 دولة مختلفة. وطبقاً لولايتها، قامت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بإجراء فرز مسبق للطلبات المقدمة، وتمشياً مع الممارسة السابقة، أتاحت للدول المعنية الفرصة لتصحيح بعض الأخطاء الإدارية في مقترحات مشروعاتها.

13. في 08 حزيران/يونيو 2026، اجتمعت لجنة الاختيار الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي للنظر في الطلبات التي اختيرت للقائمة المنقحة، وتطبيق المعايير المحددة في اختصاصات الصندوق الاستئماني الطوعي لتقييم فائدة وجودة كل مقترح. وافقت لجنة الاختيار الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي موافقةً مشروطة على 13 مشروعاً لتلقي تمويل الصندوق، بشرط تقديم مزيد من الإيضاحات لبعض الجوانب والتفاوض بشأن اتفاقيات المنح.

[2] https://www.thearmstradetreaty.org/vtf-projects

14. تشارك 13 دولة في الـ13 مشروعاً التي حصلت على الموافقة المشروطة. وهناك نظرة عامة على المشروعات الحاصلة على الموافقة المشروطة لدورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2026 منشورة على الموقع الإلكتروني. وقد نقلت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة قرارات لجنة الاختيار الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي إلى جميع مقدمي الطلبات وتعكف حالياً على التفاوض للتوصل إلى اتفاقيات المنح مع مقدمي الطلبات الناجحين. من المتوقع أن تبدأ مشروعات الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2026 أنشطتها في تشرين الأول/أكتوبر 2026.

دورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2027

15. سوف يُناقش المخطط الزمني لدورة الصندوق الاستئماني الطوعي (2027) مع الأعضاء الجدد للجنة الاختيار الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي وسوف يخطر جميع أصحاب المصلحة في الوقت المناسب.

أنشطة لجنة الاختيار الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي فيما بين المؤتمرين الحادي عشر والثاني عشر للدول الأطراف

16. اتباعاً للممارسات السابقة، وافقت لجنة الاختيار الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي على وثيقة مهام الصندوق الاستئماني الطوعي ومخططه الزمني خلال 2026/2025' لتوجيه عملها خلال دورة المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف من ناحية المخرجات المتوقع تسليمها وتوقيت هذه المخرجات (انظر المرفق ب).

17. عقد رئيس الصندوق الاستئماني الطوعي اجتماعين غير عاديين للجنة الاختيار في شهري تشرين الثاني/نوفمبر 2025 وكانون الثاني/يناير 2026 للنظر في تعديلات اختصاصات الصندوق الاستئماني الطوعي وقواعده الإدارية، وبهدف ضمان اتساقهما مع الممارسات التشغيلية الفعلية للصندوق. وقد قدم الرئيس المبادئ التوجيهية المنقحة خلال الاجتماع التحضيري غير الرسمي لمعاهدة تجارة الأسلحة في أيار/مايو، بغية أن يعتمدها المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف بعد ذلك. بناءً على طلب جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي في معاهدة تجارة الأسلحة، قُدّم مقترح لتشجيع مقدمي الطلبات على النظر، حسب الاقتضاء، في الكيفية التي قد تسهم بها مشروعات الصندوق الاستئماني الطوعي في تنفيذ شاملٍ للمعاهدة، بما في ذلك من خلال النظر في رؤى النوع الاجتماعي والأحكام ذات الصلة مثل المادة 7(4)،وذلك أثناء الاجتماع التحضيري غير الرسمي الذي عقد في أيار/مايو ونوقش المقترح بعد ذلك في اجتماع لجنة الاختيار التابعة للصندوق الاستئماني الطوعي في حزيران/يونيو 2026.

III. تحديث بشأن تنفيذ قرارات المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف

18. خلال جلسته العامة التي عقدت خلال الفترة 25 29 آب/أغسطس 2025، اتخذ مؤتمر الدول الأطراف القرارات التالية:

أ. رحَّب بالتقرير بشأن عمل الصندوق الاستئماني الطوعي خلال الفترة آب/أغسطس 2024 - آب/أغسطس 2025.

ب. رحب بأن الصندوق الاستئماني الطوعي سوف يقوم بمزيد من أنشطة التوعية خلال الفترة التي تسبق المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف.

ج. أحاط بتقرير تقييم الصندوق الاستئماني الطوعي الذي يركز على المشروعات المنفذة أثناء جائحة كوفيد-19.

د. رحب بأن الصندوق الاستئماني الطوعي سوف يبلغ عن نتائج الدورات العشر الأخيرة للصندوق إلى المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف.

19. ويرد أدناه وصف حالة تنفيذ القرار المذكور أعلاه.

أنشطة التوعية الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي

20. وتمشيًا مع استراتيجية التوعية الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي، عقد عدد من الفعاليات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. في سياق الأنشطة المُنفذة من خلال مشروع دعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، قدمت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة الصندوق الاستئماني الطوعي خلال ورشة عمل إقليمية عقدت في زامبيا (تشرين الأول/أكتوبر 2025) وفي ورشة عمل أخرى عقدت في جنيف (تشرين الثاني/نوفمبر 2025). في تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة أيضاً ثلاث ورش عمل عبر الإنترنت بشأن عملية تقديم الطلبات إلى الصندوق الاستئماني الطوعي باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، وكانت مصممة لاستيعاب مشاركين من مختلف المناطق الزمنية واللغات.

21. في شباط/فبراير 2026، روجت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة للصندوق الاستئماني الطوعي خلال مائدة مستديرة خاصة بعالمية معاهدة تجارة الأسلحة عقدت لدى وفد الاتحاد الأوروبي وخلال إحاطة خاصة بنزع السلاح في منطقة المحيط الهادئ استضافتها البعثة الأسترالية في جنيف. وفي آذار/مارس، نظمت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة إحاطة عبر الإنترنت للمندوبين المشمولين بالرعاية من قِبل معاهدة تجارة الأسلحة، تضمنت جلسة مخصصة بشأن الدعم المتاح من الصندوق الاستئماني الطوعي، كما شاركت في اجتماع فريق خبراء معاهدة تجارة الأسلحة التابع لمنظمة Saferworld. أثناء اجتماعات الفرق العاملة في معاهدة تجارة الأسلحة، نظم رئيس الصندوق الاستئماني الطوعي وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة فعالية جانبية أبرزت دولتين من الدول المستفيدة من الصندوق الاستئماني الطوعي، وهما سيراليون وتنزانيا، واللتان شاركتا تجاربهما والدروس المستفادة من تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق الاستئماني الطوعي. كما قدّم رئيس الصندوق الاستئماني الطوعي وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة الصندوق خلال فعالية نظمها مركز جنيف للدراسات الأمنية عبر الإنترنت، وحضرها ممثلون من شتى الدول والمنظمات. في نيسان/إبريل، قدمت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة معلومات عن الصندوق الاستئماني الطوعي أثناء اجتماع الفريق العامل للشوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور) المعني بالأسلحة النارية والذخائر. في أيار/مايو، شاركت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في اجتماع تشاوري عبر الإنترنت واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية، والذخائر والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بصورة غير مشروعة (CIFTA)، حيث أحاطت المشاركين علماً بالفرص التي يتيحها الصندوق الاستئماني الطوعي للمساعدة في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وقامت بنفس الشيء أثناء الاجتماع الأول لفريق الخبراء الإقليميين المعنيين بتبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة الذي عقد في مدينة برازيليا (البرازيل) خلال شهر حزيران/يونيو 2026.

تقييم مشروعات الصندوق الاستئماني الطوعي

22. تنص اختصاصات الصندوق الاستئماني الطوعي (الفقرة 13) على أن أمانة معاهدة تجارة الأسلحة سوف تقُيِّم تقارير تنفيذ المشروعات المقدمة من المستفيدين. وفي هذا الصدد، أعدت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة تقريراً رابعاً للتقييم يعكس عشر سنوات من تشغيل الصندوق (انظر المرفق ج).

IV. التوصيات

23. مع إيلاء الاعتبار الواجب للدروس المستفادة أثناء دورات مشروعات الصندوق الاستئماني الطوعي خلال الفترة 2017 إلى 2026، تُقدّم التوصيات التالية لكي ينظر فيها المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف ويقرها:

أ. أن يحيط المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف علماً بالتقرير بشأن عمل الصندوق الاستئماني الطوعي خلال الفترة آب/أغسطس 2025 - آب/أغسطس 2026.

ب. أن يؤيد المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف الاختصاصات والقواعد الإدارية المحدّثة للصندوق الاستئماني الطوعي.

ج. أن يرحب المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف بحقيقة أن الصندوق الاستئماني الطوعي سوف يقوم بمزيد من أنشطة التوعية خلال الفترة التي تسبق المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف.

د. أن يحيط المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف علماً بتقرير تقييم الصندوق الاستئماني الطوعي خلال عشر سنوات من تشغيله.

هـ. بناءً على طلب جهات التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي في معاهدة تجارة الأسلحة، قُدّم مقترح لتشجيع مقدمي الطلبات على النظر، حسب الاقتضاء، في الكيفية التي قد تسهم بها مشروعات الصندوق الاستئماني الطوعي في تنفيذ شاملٍ للمعاهدة، بما في ذلك من خلال النظر في رؤى النوع الاجتماعي والأحكام ذات الصلة مثل المادة 7(4)،وذلك أثناء الاجتماع التحضيري غير الرسمي الذي عقد في أيار/مايو ونوقش المقترح بعد ذلك في اجتماع لجنة الاختيار التابعة للصندوق الاستئماني الطوعي في حزيران/يونيو 2026.

***

المرفق أ. الوضع المالي للصندوق الاستئماني الطوعي (حتى 14 تموز/يوليو 2026)

Status of Financial Contributions to the VTF

Contributions to VTF Projects			
1	Argentina	USD	10’000.00
2	Australia	USD	601’854.11
3	Austria	USD	4’470.17
4	Bulgaria	USD	2’039.77
5	Canada	USD	54’459.40
6	Costa Rica	USD	10’044.79
7	Côte d'Ivoire	USD	7’342.22
8	Cyprus	USD	33’279.30
9	Czech Republic	USD	112’482.72
10	Finland	USD	2’968’420.38
11	Government of Flanders, Belgium	USD	110’867.78
12	France	USD	347’190.09
13	Germany	USD	2’409’460.15
14	Ireland	USD	160’371.30
15	Japan	USD	3’000’000.00
16	Madagascar	USD	10’224.00
17	Mexico	USD	90’000.00
18	Montenegro	USD	1’616.78
19	Netherlands	USD	452’889.00
20	New Zealand	USD	185’559.50
21	Norway	USD	576’359.48
22	Philippines	USD	15’000.00
23	Poland	USD	10’000.00
24	Portugal	USD	35’845.72
25	Republic of Korea	USD	360’000.00
26	Slovenia	USD	43’017.12
27	Spain	USD	330’415.46
28	Sweden	USD	563’955.87
29	Switzerland	USD	716’651.26
30	United Kingdom	USD	389’180.00
	Total for VTF projects	**USD**	**13’612’996.37**
Contributions to VTF Outreach Programme			
1	Germany	USD	68’069.21
2	New Zealand	USD	29’781.00
3	Republic of Korea	USD	30’000.00
4	United Kingdom	USD	31’747.44
	Total for VTF Outreach Programme	**USD**	**159’597.65**
TOTAL CONTRIBUTIONS TO VTF RECEIVED		**USD**	**13’772’594.02**

المرفق ب. مهام الصندوق الاستئماني الطوعي ومخططه الزمني للفترة 2026/2025

مسودة المخطط الزمني للصندوق الاستئماني الطوعي 2026/2025

تعكس مسودة المخطط هذه الفعاليات الرئيسية للصندوق الاستئماني المنتظرة خلال الفترة بين المؤتمرين الحادي عشر والثاني عشر للدول الأطراف

	المهمة	الخط الزمني	المسؤولية
1.	دعوة لتقديم مقترحات المشروعات	25 أيلول/سبتمبر 2025 – 23 كانون الثاني/يناير 2026	أمانة معاهدة تجارة الأسلحة
2.	دعوة للمساهمات المالية	22 تشرين الأول/أكتوبر 2025	أمانة معاهدة تجارة الأسلحة
3.	اجتماع لجنة الاختيار لاستعراض اختصاصات الصندوق الاستئماني الطوعي وقواعده الإدارية	26 تشرين الثاني/نوفمبر 2025	**لجنة الاختيار أمانة معاهدة تجارة الأسلحة**
4.	آخر موعد لتقديم مقترحات المشروعات	23 كانون الثاني/يناير 2026	أمانة معاهدة تجارة الأسلحة
5.	الفحص المسبق لمقترحات المشروعات وإعداد قائمة منقحة	23 كانون الثاني/يناير – 17 نيسان/إبريل 2026	أمانة معاهدة تجارة الأسلحة
6.	اجتماع لجنة الاختيار لاستعراض اختصاصات الصندوق الاستئماني الطوعي وقواعده الإدارية	26 كانون الثاني/يناير 2026	**لجنة الاختيار أمانة معاهدة تجارة الأسلحة**
7.	فعالية جانبية للصندوق الاستئماني الطوعي	آذار/مارس 2026 (أثناء اجتماعات الفرق العاملة في معاهدة تجارة الأسلحة)	أمانة معاهدة تجارة الأسلحة رئيس الصندوق الاستئماني الطوعي
8.	تمرير القائمة المنقحة لمقترحات المشروعات إلى لجنة الاختيار	04 أيار/مايو 2026	أمانة معاهدة تجارة الأسلحة
9.	**اجتماع لجنة الاختيار للنظر في مقترحات المشروع المقدمة واتخاذ قرار بشأنها**	**8 أو 9 يونيو/حزيران 2026**	**لجنة الاختيار أمانة معاهدة تجارة الأسلحة**
10.	إخطار المتقدمين بالقرار النهائي للجنة الاختيار	26 يونيو/حزيران 2026	أمانة معاهدة تجارة الأسلحة
11.	طلب إيضاح المقترحات المقبولة (يُطلب من مجموعة مختارة من المتقدمين تنقيح بعض جوانب مقترحاتهم طبقاً لما تحدده لجنة الاختيار)	14 تموز/يوليو - 30 تشرين الأول/أكتوبر 2026	أمانة معاهدة تجارة الأسلحة متلقو المنح

12.	التعاقد (اتفاقية المنحة) بين الصندوق الاستئماني الطوعي وبين متلقي المنح الناجحين؛ تحويل المنح (القسط الأول).	30 تموز/يوليو – 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2026	أمانة معاهدة تجارة الأسلحة متلقو المنح
13.	الانتهاء من تقرير الصندوق الاستئماني الطوعي إلى المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف	17 تموز/يوليو 2026	أمانة معاهدة تجارة الأسلحة
14.	تقديم تقرير الصندوق الاستئماني الطوعي إلى المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف	27 أغسطس/آب 2026 (*سيتم التأكيد*).	أمانة معاهدة تجارة الأسلحة رئيس الصندوق الاستئماني الطوعي

***

المرفق ج.

ي ي تموز/يوليو 2026
من إعداد: أمانة معاهدة تجارة الأسلحة

دراسة متأنية لعشر سنوات من الصندوق الاستئماني الطوعي لمعاهدة تجارة الأسلحة

1. الخلفية والغرض

قدم الصندوق الاستئماني الطوعي لمعاهدة تجارة الأسلحة، المُنشأ بموجب المادة 16(3)، مساعدات موجهة إلى الدول الساعية لتنفيذ المعاهدة منذ عام 2017. وعلى مدار ما يقرب من عقد كامل، أصبح الصندوق الاستئماني الطوعي بمثابة آلية التمويل الرئيسية المتعددة الأطراف للمعاهدة، وأسهم في صياغة التشريعات وبناء المؤسسات وتطوير القدرات التشغيلية.

يقيم هذا التقرير أداء الصندوق الاستئماني الطوعي عبر دورات التمويل من 2017-2025[3]، مستنداً إلى اتفاقيات المنح ووثائق المشروعات والمراسلات والتقارير النهائية للصندوق الاستئماني الطوعي. وهو يقيم الأداء الإجمالي للصندوق طبقاً للمعايير الخمس لتقييم المشروعات المبينة في الفقرة 77 من القواعد الإدارية للصندوق الاستئماني الطوعي - الأهمية والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة - ويتعرف على التحديات التشغيلية الرئيسية مع اقتراح أولويات استراتيجية للعقد القادم.

2. نظرة عامة على حافظة مشروعات الصندوق الاستئماني الطوعي (2017-2025)

يوضح هذا القسم نطاق حافظة مشروعات الصندوق الاستئماني الطوعي وتوزيعها وخصائصها - ويشمل ذلك حجم الأنشطة الممولة ونوعها، والتوزيع الجغرافي ودور شركاء التنفيذ - مما يقدم سياقاً واقعياً لتقييم الأداء. وينبغي أن يُقرأ هذا القسم مقترناً بنتائج التقييم المقدمة في القسم 3.

وحتى دورة 2025، كانت لجنة الاختيار التابعة للصندوق الاستئماني الطوعي قد صدّقت على 119 من مقترحات المشروعات. ومن بين هذه المشروعات، تم الانتهاء من 87 منها، ويجري تنفيذ 15، وأوقف تنفيذ أربعة (4) وسُحِب 13 (انظر الملحق أ). وباستثناء الـ13 مشروعاً المسحوبة، دعم الصندوق الاستئماني الطوعي 48 دولة. وقد أظهر الصندوق استمرارية قوية في التنفيذ، حيث انخفض نسبياً معدل عدم الاكتمال على الرغم من السياقات التشغيلية الهشة في كثير من الدول المستفيدة.

أنشطة المشروعات

شملت الأنشطة الممولة من الصندوق الاستئماني الطوعي دورة التنفيذ بالكامل: التوعية والتدريب، والتقييمات الفنية وصياغة التشريعات، ووضع القوائم الوطنية للأصناف الخاضعة للرقابة، وأنظمة حفظ السجلات، وشراء المعدات، وإنشاء أنظمة التراخيص والسلطات الوطنية. ولا تسير هذه الأنشطة وفق تسلسل ثابت؛ على سبيل المثل يمكن أن تطلب دولة ما دعماً في الصياغة القانونية قبل تفعيل المنظومة أو زيادة الوعي، أو بصورة مستقلة عنهما.

التشكيل الجغرافي

دعم الصندوق الاستئماني الطوعي نطاقاً واسعاً من الأقاليم، وقد نُفذت الأغلبية العظمى من المشروعات (نحو ثُلثيها) في أفريقيا، ويليها الأميركتان (حوالي السُدس) مع وجود حصص أقل في أوقيانوسيا وآسيا وأوروبا. والبيانات المذكورة هنا تصف التوزيع الناتج ولا توثّق أولويات اتخاذ القرارات.

الشركاء المُنفِّذين للمشروعات

يعد الشركاء المنفذون للمشروعات من أصحاب المصلحة البالغي الأهمية بالنسبة للدول المستفيدة من الصندوق الاستئماني الطوعي: حيث ينطوي ما يقرب من سبعة مشروعات من أصل كل عشر مشروعات منفذة على منظمة شريكة (انظر الملحق ب). ويساعد هؤلاء الشركاء في تصميم المقترحات ويقدمون الخبرات الفنية ويدعمون تنفيذ المشروعات ويساعدون في تقديم التقارير. كما

[3] بدأت الدورة العاشرة (2026) للتو، ولم تبدأ أية مقترحات مشاريع حتى الآن، لذلك فقد استُبعدت من مجموعة تقييم المشاريع.

يحافظون على الاستمرارية المؤسسية حينما تتغير أدوار مسؤولي الدولة أو يتركون مناصبهم، ويشمل ذلك المساعدة في تحديد جهات التنسيق الجديدة حينما يكون من المحتمل عدم الرد على محاولات التواصل من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة.

3. تقييم الدول المستفيدة للمشروعات

بمجرد الانتهاء من أنشطة المشروع، يجب على الدول المستفيدة من الصندوق الاستئماني الطوعي تقديم تقرير نهائي يقيم أداء المشروع في مقابل المعايير القياسية المبينة أعلاه، على مقياس من 1 إلى 5 (حيث يمثل الرقم 5 أعلى تقييم)، وتقديم تعليقات عكسية نوعية وتوصيات.

أ. الأهمية والفعالية والكفاءة

كان تقييم الدول المستفيدة لأهمية مشروعاتها وفعاليتها وكفاءتها مرتفعاً، حيث بلغ متوسط النتائج 4.8 و4.6 و4.3 على الترتيب، من أصل 5 نقاط متاحة. وقد ذكرت معظم الدول نتائج ملموسة ويمكن التحقق منها - مثل إسهام الموضوع بمدخلات مباشرة في جلسة استماع عقدها مجلس الشيوخ للتصديق على المعاهدة. وحيثما كانت النتائج أقل، ذكرت الدول في الغالب عوامل خارج نطاق المشروع، مثل جائحة كوفيد-19 والتأخير في المخطط الزمني نتيجة الانتخابات أو أن أنظمة تكنولوجيا المعلومات جديدة للغاية فلا يمكن تقييمها. وفيما يخص الكفاءة على وجه التحديد، تراوحت الموازنات المصدَّق عليها للمشروعات ما بين 10,500 إلى 267,389 دولار أمريكي، وبلغ متوسطها نحو 96,000 دولار أمريكي، وقد أنفق بالفعل 92% من المبالغ المصدق عليها؛ وكان مد أمد المشروع شائعاً، حيث طلبه 42 من أصل 106 مشروعات، ولكن كان تجاوز حدود الموازنة نادر الحدوث. بلغ متوسط الفترة الزمنية للمشروع أقل بقليل من عام واحد، إلا أن مشروعات تكنولوجيا المعلومات المعقدة وأنظمة تقديم التقارير استغرقت وقتاً أطول بكثير.

ب. الأثر / التغيير الإيجابي

عبر المشروعات، هناك دليل واضح على تحقيق المخرجات المخططة باتساق: فقد تدرب أكثر من 5,000، ودُمِّرَت أكثر من 5,000 قطعة سلاح، وسُنَّ أو عُدِّل أكثر من 15 قانوناً، واستحدثت عشرات من القوائم الوطنية للأصناف الخاضعة للرقابة وأنظمة حفظ السجلات ومخططات التنفيذ.

وبعيداً عن هذه المخرجات، تحققت نتائج عديدة دائمة: فقد انضمت سبع دول مستفيدة من الصندوق الاستئماني الطوعي إلى الدول الأطراف في المعاهدة، وهناك خمس جهات مانحة من بين الجهات الـ30 المانحة للصندوق كانت من الجهات المستفيدة سابقاً - وهي إشارة إلى القيمة المتصورة للصندوق. كما تولت بعض الدول المستفيدة مهام أكثر فاعلية في عمليات معاهدة تجارة الأسلحة، ويشمل ذلك شغل المناصب التنفيذية، مما يعكس تنامي الشعور بالملكية إزاء تنفيذ المعاهدة. وفي بعض الحالات، قامت الدول المستفيدة بتسوية الاشتراكات المقررة المتأخرة، بعد أن حددت السلطات الوطنية المختصة بشكل رسمي ومولتها. وفي حالة أخرى، مكّنت مشاركة رئيس الصندوق الاستئماني الطوعي والمشاورات التي جرت أثناء إحدى زيارات الرصد من التواصل على مستوى رفيع بين جهة التنسيق الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة ووزارة المالية، مما أدى إلى تسوية الاشتراكات المقررة المتأخرة.

ج. الاستدامة

تظهر الاستدامة في أقوى صورها حين يؤدي المشروع الممول من الصندوق الاستئماني الطوعي إلى إنشاء كيان مؤسسي، مثل سلطة وطنية مختصة أو إجراءات دائمة لتقديم التقارير، وتظهر في أضعف صورها حين يعتمد نجاح المشروع على استمرار وجود مسؤول معين. وهناك مثال يبين أحد المخاطر المستقلة ولكنها متعلقة بهذا: الاعتماد على التمويل المستمر والمتكرر من جهة حكومية أخرى بمجرد انتهاء دعم الصندوق الاستئماني الطوعي. وفي هذه الحالة، جاء تقييم أحد المشروعات لاستدامته بأنها متوسطة نتيجة أن تكلفة التشغيل المستمرة على وجه التحديد (الوقود والصيانة والأفراد) سوف تتحملها وزارة الدفاع بدلاً من أن تكون تكلفة لمرة واحدة تحقق الاستدامة الذاتية.

بالإضافة إلى تقييم الدول المستفيدة للاستدامة، فإن الاستدامة تظهر أيضاً في كيفية تنفيذ الدول للمعاهدة والوفاء بالتزاماتها. فقد قدمت أربع من كل خمس دول تقريباً تقاريراً أولية، وقدم ما يقرب من نصف الدول تقاريراً سنوية أو أبلغ عن وجود قائمة وطنية للأصناف الخاضعة للرقابة. وقام ما يقرب من ثلاثة أرباع الدول بدفع اشتراكاتها المقررة.

حدد التقييم السابق عدة أسباب متكررة لانخفاض مقاييس الفعالية والكفاءة والاستدامة - كان من بينها تغير المسؤولين وما سببته الجائحة من تعطيل وعدم الاستقرار المؤسسي. ويفحص القسم التالي هذه التحديات التشغيلية والهيكلية بمزيد من العمق.

4. التحديات الرئيسية

على مدار العقد الماضي، أبرز تنفيذ المشروعات الممولة من الصندوق الاستئماني الطوعي عدداً من التحديات المتكررة التي تؤثر على تقديم المساعدات في الوقت المناسب واستدامتها. وعلى الرغم من أن الكثير من هذه التحديات محددٌ بالنسبة للسياق، فهناك العديد من العوامل الإدارية والتشغيلية والمؤسسية التي أثرت على تنفيذ المشروعات عبر مختلف الأقاليم ودورات التمويل.

4.1 الاختناقات الإدارية

يمكن أن يطول أمد مفاوضات اتفاق المنحة بين الدول المستفيدة من الصندوق الاستئماني الطوعي وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة، وأن تمتد في بعض الأحيان لستة أشهر أو أكثر. وتشمل الأسباب الشائعة لذلك التغيرات في المسؤولين عن المشروع، وتحول الأولويات الوطنية، والتأخير في الحصول على خطاب التحقق المصرفي أو فتح حساب مصرفي مخصص للمشروع، وإجراءات التصديق الوطنية التي تشترط تصديقاً برلمانياً أو وزارياً.

يضيف العمل مع شركاء التنفيذ طبقة أخرى من التعقيد: الاختلافات حول الأدوار والمسؤوليات، وتغير القيادات، وفقدان الثقة، وتنقل الشركاء بين مسارات تمويل متعددة، وجميعها يمكن أن تؤدي إلى تأخير اتفاقيات المنح وتقديم التقارير، وقد تؤدي في بعض الحالات إلى سحب المشروعات.

4.2 التحديات التشغيلية

بمجرد البدء في التنفيذ، يمكن أن تنشأ تأخيرات أخرى - أبرزها ما حدث من جائحة كوفيد-19 ما بين عامي 2020 و2023، ولكن هناك أيضاً ما ينشأ من صعوبات في المشتريات (إيجاد المقاولين المناسبين أو المخزون المتاح، أو التخليص الجمركي)، ومشكلات التحويلات المالية (المصارف الوسيطة التي تحجب المعاملات بسبب "تجارة الأسلحة" أو تجميد الحسابات أو محدودية قدرة المستفيدين على الوصول إلى الأموال المحولة) وتثبيت نظم تكنولوجيات المعلومات (والذي يعتمد عادة على التعاون من وكالات إنفاذ القانون ويظل متوقفاً على خبرات فنية خارجية وليس على قدرات داخلية مستدامة).

4.3 عدم الاستقرار السياسي والعوامل البشرية

أثرت التغيرات في القيادات الحكومية أحياناً على التزام الدولة بتنفيذ المشروع وعلى استمراريته - وتطلبت في بعض الأحيان أن توقف أمانة معاهدة تجارة الأسلحة الأنشطة بصفة مؤقتة أو دائمة أثناء انتقال الحكم. وقد أدت محدودية الأفراد المخصصين للمشروع وارتفاع معدل تغييرهم إلى تفاقم هذه المشكلة: فالمسؤولين المنقضية ولايتهم عادة ما يتركون فجوات في الذاكرة المؤسسية كما أدى الغياب المطول لجهات التنسيق نتيجة الانتخابات أو المرض أو تغير الوظائف إلى تأخير كل من الاتفاقات مع شركاء التنفيذ والتصديق على تقارير الصندوق الاستئماني الطوعي.

5. توصيات للعقد القادم

استناداً إلى الخبرة المكتسبة على مدار العشر سنوات الأولى من الصندوق الاستئماني الطوعي، تُقترَح التوصيات التالية لتعزيز كفاءة الصندوق واستدامته وأثره الاستراتيجي. ويقصد منها دعم التحسين المستمر في الصندوق الاستئماني الطوعي وتعزيز مساهمته في التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة على مدار العقد القادم.

5.1 التواصل المبكر بشأن المتطلبات الإدارية

في الوقت الحالية، تخطر الدول المستفيدة وشركاء التنفيذ بالمتطلبات الإدارية - مثل اتفاقيات الشراكة الخطية وخطابات التحقق المصرفية وتفاصيل الحسابات البنكية - في مرحلة نتيجة الاختيار فقط (وعادة ما تكون في شهر حزيران/يونيو)، مما يتيح بضعة شهور فقط للانتهاء من اتفاقيات المنح. ويمكن أن تؤدي مشاركة تلك المتطلبات في مرحلة مبكرة، عند مرحلة الدعوة لتقديم المقترحات، إلى أن تبدأ الدول وشركاء التنفيذ إعداد الوثائق أو فتح الحسابات المصرفية اللازمة، قبل التصديق بوقت كافٍ.

5.2 تعزيز الامتثال لتقديم التقارير بموجب معاهدة تجارة الأسلحة

بموجب المادة 13(1) يجب على الدول الأطراف أن تقدم تقريرا أوليا إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة عن التدابير التي اتخذتها الدولة من أجل تنفيذ المعاهدة، *'بما في ذلك القوانين الوطنية، وقوائم المراقبة الوطنية، وغير ذلك من اللوائح والتدابير الإدارية، حسب الاقتضاء'*. يمكن لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة أن ترسل نموذج إعداد التقارير الأولية الخاص بمعاهدة تجارة الأسلحة لتشجيع الدول المستفيدة على تقديم تقاريرها الأولية أو تحديثها عند ختام المشروع.

كما يمكن أن تشجّع أمانة معاهدة تجارة الأسلحة الدول على مشاركة مخرجات مشروعاتها (خطة العمل الوطنية أو القائمة الوطنية للأصناف الخاضعة للرقابة أو أدلة التدريب) مع أصحاب المصلحة الآخرين في معاهدة تجارة الأسلحة من خلال الموافقة على نشر مخرجات مشروعاتها على الصفحة الإلكترونية للصندوق الاستئماني الطوعي.

وعند تلقي مقترحات المشروعات المتعلقة بتقديم التقارير، يمكن أن تطلب أمانة معاهدة تجارة الأسلحة من الدول المستفيدة التأكيد على أنها عازمة على استدامة ممارسات تقديم التقارير حتى بعد انقضاء فترة المشروع وتقديم آليات تقديم التقارير الخاصة بها خلال الاجتماعات القادمة لمعاهدة تجارة الأسلحة.

5.3 تعزيز الاستدامة

يمكن أن تعزز أمانة معاهدة تجارة الأسلحة استراتيجيات الحفاظ على القدرات، مثل نماذج تدريب المدربين والترسيخ المؤسسي من خلال تعيين جهتي اتصال حكوميتين على مستوى ضباط العمليات.

5.4 تحسين تقديم تقارير الصندوق الاستئماني الطوعي وإدارة الصندوق

يمكن أن يؤدي تذكير الدول المستفيدة الجديدة، عند إرسال اتفاقيات المنح الموقَّع عليها من الطرف الآخر، بالاطلاع على المادة التعليمية الخاصة بتقديم التقارير إلى الصندوق الاستئماني الطوعي إلى التقليل من التأخير بين تقديم التقارير والتصديق. ويمكن أن تؤدي مشاركة قائمة تحقق لمتطلبات تقديم التقارير[4]، باللغات الرسمية للأمم المتحدة، بالإضافة إلى نماذج إعداد التقارير الخاصة بالصندوق الاستئماني الطوعي، إلى دعم إضافي.

مع انخفاض المساهمات في الصندوق الاستئماني الطوعي، لم يعد الصندوق يمتلك الموارد اللازمة لدعم جميع المقترحات المقدمة. بالنسبة للدورات القادمة، يمكن أن يقرر مؤتمر الدول الأطراف مجالاً محدداً للتركيز - مثل القوائم الوطنية للأصناف الخاضعة للرقابة - يتسق مع استراتيجية معاهدة تجارة الأسلحة التي سوف ينظر فيها المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف، وأن ينشئ المزيد من التناغم مع مشروعات دعم التنفيذ الممولة من الاتحاد الأوروبي.

يمكن تنقيح نماذج إعداد التقارير النهائية إلى الصندوق الاستئماني الطوعي لكي تطلب من الدول المستفيدة الإشارة إلى كل من مستهدفاتها المخططة (مثل عدد المتدربين والتوازن بين الجنسين) وإلى النتائج الفعلية المتحققة، حتى يمكن مقارنة النتائج المخططة والفعلية مباشرةً.

مع زيادة طلبات شراء المعدات، يمكن أن تنشر أمانة معاهدة تجارة الأسلحة قائمة بالمتعاقدين السابقين ومزودي المعدات (انظر الملحق ج) لمساعدة الدول على تحديد نطاق المشروع بصورة أكثر واقعية في حدود الموازنات المتاحة - فالبعض يرى حالياً أن 100,000 دولار أمريكي هي مبلغ غير كاف - وتوصيل المخاطر المرتبطة بذلك قبل توقيع اتفاقيات المنح.

5.5 زيادة الأثر الاستراتيجي

يمكن إشراك الدول التي لا تقدم تقاريرها ولا تدفع الاشتراكات المقررة لتحديد المساعدة التي تحتاجها للوفاء بالتزامات المعاهدة، وذلك استناداً إلى التعليم المستمر من النظراء مثل مشروعات دعم التنفيذ الممولة من الاتحاد الأوروبي. كما يمكن تعزيز التوعية من خلال التواصل باللغات المستخدمة في المناطق الناقصة التمثيل وذات التطبيق المنخفض - على سبيل المثال من خلال عروض تقديمية في المنتدى الآسيوي للرقابة على التصدير أو مؤتمر الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال وضوابط التصدير في الشرق الأوسط.

6. الخلاصة

على مدار العقد الماضي، أثبت الصندوق الاستئماني الطوعي أنه آلية فعالة وموثوقة لدعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. وقد ساعد الدول المستفيدة، من خلال المساعدات الموجهة، على تعزيز أنظمة المراقبة الوطنية أو تحسين ممارسات تقديم التقارير أو وضع أطر تشريعية أو تنظيمية. على الرغم من أن الصندوق يعمل عادةً في بيئات تكتنفها التحديات، فقد حقق باتساق نتائج ملموسة وأظهر قدرته على استمرارية التنفيذ بقوة.

كما يحدد التقييم فرصاً لزيادة تحسين أثر الصندوق على المدى الطويل. فعلى الرغم من أن المشروعات قد أدت إلى نتائج قيمة، إلا أن الاختناقات الإدارية المتكررة وتغير الموظفين والتغيرات السياسية قد أثرت في بعض الأحيان على التنفيذ، ولا تزال استدامة نواتج المشروع بعد انتهاء فترة التمويل تمثل تحدياً. ومع استمرار تجاوز الطلب على دعم الصندوق الاستئماني الطوعي للموارد المتاحة، هناك قيمة متزايدة لتعزيز استدامة المشروعات، وتحسين الكفاءة الإدارية وضمان أن يستهدف التمويل أولويات التنفيذ على نحو استراتيجي.

استناداً إلى الدروس المستفادة من العقد الأول، يتبوأ الصندوق الاستئماني الطوعي مكانة تتيح له زيادة التأكيد على التحول المؤسسي الطويل الأمد مع الحفاظ على النهج المدفوع بالطلب. ومن خلال الاستمرار في التكيف مع الاحتياجات الناشئة لدى الدول المستفيدة

[4] تتناول القائمة الأخطاء الشائعة التي تتطلب وقتاً إضافياً قبل التصديق على تقارير الصندوق الاستئماني الطوعي. (على سبيل المثال *هل أرفقت جميع الإيصالات والفواتير؟ هل أشرت إلى المعلومات المناظرة في قسم الوصف في تقرير النفقات؟ هل وقع ممثل من الحكومة على التقارير ووضع التاريخ عليها؟*)

وتعزيز قدر أكبر من الملكية الوطنية والتعاون، يمكن للصندوق أن يعزز مساهمته في التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وعالميتها على مدار العقد القادم.

الملحق أ: قائمة بالمشروعات المصدق عليها والممولة من الصندوق الاستئماني الطوعي

قائمة المشروعات الحاصلة على الموافقة المشروطة خلال دورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2017

قائمة المشروعات الحاصلة على الموافقة المشروطة خلال دورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2018

قائمة المشروعات الحاصلة على الموافقة المشروطة خلال دورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2019

قائمة المشروعات الحاصلة على الموافقة المشروطة خلال دورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2020

قائمة المشروعات الحاصلة على الموافقة المشروطة خلال دورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2021

قائمة المشروعات الحاصلة على الموافقة المشروطة خلال دورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2022

قائمة المشروعات الحاصلة على الموافقة المشروطة خلال دورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2023

قائمة المشروعات الحاصلة على الموافقة المشروطة خلال دورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2024

قائمة المشروعات الحاصلة على الموافقة المشروطة خلال دورة الصندوق الاستئماني الطوعي لعام 2025

الملحق ب: قائمة شركاء التنفيذ في مشروعات الصندوق الاستئماني الطوعي

**مشروعات مسحوبة*

الاسم	مقر المركز الرئيسي	الدول المستفيدة ودورة المشروع
الفريق الاستشاري لإدارة الذخائر (AMAT) التابع لمركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية ((GICHD	جنيف، سويسرا	بيرو (2024)*
مؤسسة أرياس للسلام والتقدم البشري	سان خوزيه، كوستاريكا	كوستاريكا (2017)
جمعية السياسة العامة ((APP	بوينس آيرس، الأرجنتين	البرازيل (2024)
منتدى شباب وطلاب الكاميرون من أجل السلام ((CAMYOSFOP	ياوندي، الكاميرون	الكاميرون (2017، 2025)
الوكالة القائمة بالتنفيذ في مجال الجريمة والأمن للمجتمع الكاريبي ((CARICOM IMPACS	بورت أوف سبين، ترينداد وتوباغو	بليز (2023)
مركز الحد من العنف المسلح	سيدني، أستراليا	بالاو (2017)، ساموا (2017*، 2018)، فيجي (2018)، بالاو (2019)، توفالو (2019)*، فانواتو (2019)، ليبريا (2021، 2024)، جمهورية أفريقيا الوسطى (2023)، بابوا غينيا الجديدة (2024)*
مركز السلام والأمن ومنع العنف المسلح ((CPS-AVIP	بريمينغهام، المملكة المتحدة	تشاد (2018)*
مركز دراسات عدم الانتشار	سانتياغو، شيلي	شيلي (2025)
حملة مراقبة الأسلحة	جنيف، سويسرا	زامبيا/سوازيلاند (2017)*، مدغشقر (2019)، ناميبيا (2021)، كمبوديا (2023)، ملاوي (2023)، لاتفيا (2025)
تحالف التنمية والحد من العنف المسلح	الكاريبي	أنتيغوا وباربودا (2019)
نزع السلاح ومراقبة الأسلحة	جوهان سبرغ، جنوب أفريقيا	ليسوتو (2023 - 2025)
الاتحاد الأوروبي، المكتب الفيدرالي للشؤون الاقتصادية	إيشبورن، ألمانيا	توغو (2017)
مؤسسة كوستاريكا التكنولوجية ((FUNDATEC	كارتاغو، كوستاريكا	كوستاريكا (2021، 2024*)
مركز جنيف للسياسات الأمنية	جنيف، سويسرا	السنغال (2017، 2018)
مجموعة الأبحاث والمعلومات في مجال السلام والأمن	بروكسل، بلجيكا	مالي (2019)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (2021)

المعهد التكنولوجي لكوستاريكا ((ITCR	كارتاغو، كوستاريكا	كوستاريكا (2024 (*)
شبكة العمل الدولية بشأن الأسلحة الصغيرة ((IANSA	نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	غانا (2018)، نيجيريا (2020، 2022)

شبكة العمل الدولية النسائية في مجال الأسلحة الصغيرة (IANSA) في نيجيريا	أبوجا، نيجيريا	نيجيريا (2020)

ليكس إمبوريوم (Lex Emporium) للمحاماة	أكرا، غانا	غانا (2018، 2020)
شبكة عمل ليبيريا بشأن الأسلحة الصغيرة	مونروفيا، ليبريا	ليبيريا (2017)
الفريق الاستشاري المعني بالألغام ((MAG	مانشستر، المملكة المتحدة	بليز (2023)
منتدى المنظمات غير الحكومية ((NANGOF	ويندهوك، ناميبيا	ناميبيا (2024)
منظمة اللاعنف الدولية في جنوب شرق آسيا ((NISEA	بانكوك، تايلند	الفلبين (2017، 2024، 2025)

الوفد الدائم للاتحاد الإفريقي في جنيف	جنيف، سويسرا	توغو (2017، 2019)
حركة السلام الدائم ((PPM	بيروت، لبنان	لبنان (2019)
Red Argentina por el Desarme (شبكة الأرجنتين لنزع السلاح)	بوينس آيرس، الأرجنتين	الأرجنتين (2022)*
المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة ((RECSA	نيروبي، كينيا	جنوب السودان (2019، 2020)، كينيا (2020)، رواندا (2021)، السودان (2021)، إثيوبيا (2023)، تنزانيا (2024)
منظمة إيقاظ المجتمع لمساعدة الضحايا ((RECOVI	بوجومبورا، بوروندي	بوروندي (2023)
منظمة عالم أكثر أمانا ((Saferworld	لندن، المملكة المتحدة	سيراليون (2017)، لبنان (2019)، غامبيا (2022, 2024-2025))، ملاوي (2023)
أمانة مجموعة عمل الأسلحة الصغيرة في المحيط الهادئ ((PSAAG	ملبورن، أستراليا	بالاو (2017)
Secrétariat du Conseil National de Sécurité (S-CNS)	أبيدجان، كوت ديفوار	كوت ديفوار (2018)

شبكة عمل سيراليون بشأن الأسلحة الصغيرة	فريتاون، سيراليون	سيراليون (2019)
استبيان الأسلحة الصغيرة	جنيف، سويسرا	صربيا (2019)، بوتسوانا (2020)*، زامبيا (2020)، شيلي (2023)، بنن (2024)*
معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام ((SIPRI	ستوكهولم، السويد	الكاميرون (2024)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ((UNDP	نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية	غانا (2017)، موزمبيق (2019)
مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ((UNIDIR	جنيف، سويسرا	ليبيريا (2023)
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ((UNODC	فيينا، النمسا	باراغواي (2023)*
مركز الأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	ليما، بيرو	غواتيمالا (2017)، السلفادور (2017)، الجمهورية الدومينيكية (2018)، باراغواي (2018)، شيلي (2019)
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح ((UNREC	لومي، توغو	مدغشقر (2018)، كازاخستان (2019)
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ ((UNRCPD	كاتماندو، نيبال	كيريباس (2024)، بابوا غينيا الجديدة (2024)*، فيجي (2025)

الملحق ج: قائمة مزودي المعدات المشاركين في المشروعات السابقة للصندوق الاستئماني الطوعي

نوع المعدّة	الموزع	موقع الموزع
آلة لوضع العلامات بتكنولوجيا الليزر	برودينا	السلفادور
آلة لوضع العلامات بتكنولوجيا الليزر	شركة Couth لأنظمة وضع العلامات الصناعية	إسبانيا
غرفة استعادة المقذوفات من MTI	.CAZA, S.A. DE C.V	السلفادور
آلة تقطيع المعادن (آلة تدمير)	JMC Recycling Systems Ltd	المملكة المتحدة
آلة لوضع العلامات	American Gun Depot Pedro Blanco	الولايات المتحدة الأمريكية
البطاريات الباليستية	.TEC-COMP S.A. de C.V	السلفادور
آلة لتدمير الأسلحة	شركة HEMA للتجارة والإنشاءات	سيراليون
آلة لوضع العلامات	شركة Global Procurement	سيراليون
آلة لوضع العلامات	شركة Edward Pryor & Son المحدودة	المملكة المتحدة